



## الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

مع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنويًا، وزيادة التوسيع العمراني، والنمو البطيء في إنتاج الأغذية المحلية، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. ومن المرجح أن تستمر تلك الفجوة في الاتساع.

**تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2022 إلى زيادة اعتماد دول الإقليم التسعة عشر على استيراد المواد الغذائية الأساسية ولاسيما الحبوب.**

- يتصرف إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا بانخفاض معدل النمو في الإنتاج الغذائي، الناجم أساساً عن ندرة وتدحرج قاعدة الموارد الطبيعية خاصة فيما يتعلق بالأراضي والمياه وانخفاض الأداء في المكاسب الانتاجية.

- يعتبر نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة من أدنى المعدلات في العالم، حيث انخفضت من 0.54 هكتار للفرد في عام 1961 إلى 0.19 هكتار للفرد اليوم.

وبلغ نصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتاحة في الإقليم 10% من المتوسط العالمي، ومن المتوقع أن ينخفض إلى النصف بحلول عام 2050 إذا استمرت الاتجاهات الحالية في نمو السكان وأنماط الاستهلاك على نفس الوتيرة. أما بالنسبة للإنتاجية، فإنها تمثل 56% من المعدل العالمي للحروب في الإقليم.

- ارتفاع معدل النمو السكاني في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (2%) مقارنة بالمعدل العالمي (1.2%) وما يقرب من ثلث السكان تحت سن 15 ومن المتوقع أن يبلغ عدد الذين يجذب إطعامهم في الإقليم بحلول عام 2050 إلى 200 مليون فرد إدارة الشؤون شعبية السكان.

- التزايد السريع في عدد سكان الحضر، فمن المتوقع أن يشكل سكان الحضر 70% من إجمالي سكان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا بحلول عام 2050. وتختلف أنماط الاستهلاك الغذائي لسكان المناطق الحضرية بشكل ملحوظ عن تلك لدى سكان الريف، حيث الاستهلاك أكبر للمنتجات الفاخرة والمنتجات الغذائية والحيوانية الظاهرة. وتستدعي أنماط الاستهلاك هذه إلى

**ي فقد إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا جزءاً كبيراً من الغذاء**  
الم المنتج كل عام على مدار سلسلة الإمدادات الغذائية. ومع خسارة ما يقدر بنحو 20% من الإمدادات الغذائية الصالحة للإستهلاك البشري، أصبح الفاقد والمهدر من الأغذية يمثل تحدياً كبيراً للمتاج من الغذاء في المنطقة.

وبصفة عامة، لا يتواكب الإنتاج الغذائي في الإقليم مع  
الزيادة في استهلاك الغذاء.

حقائق أساسية

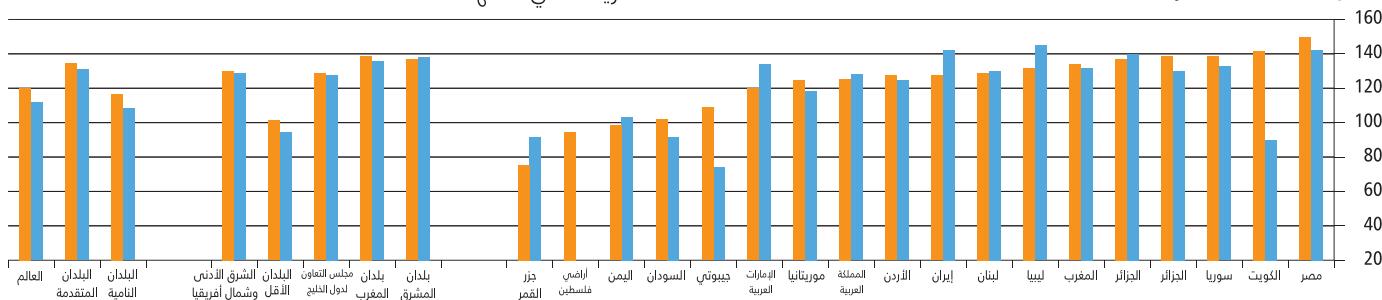
- خلال الفترة 2006-2010 استورد الإقليم 47% من احتياجاته من الحبوب و72% من الزيوت النباتية و70% من السكر.
  - تقدر الجبوب بنحو 40% من مجموع واردات المنطقة.
  - تنفق تسع دول من الإقليم نحو 20% من عائدات صادراتها على الواردات من الأغذية، بينما تنفق أربع دول أكثر من 100%.
  - بلغت نسبة محاصيل الحبوب 1.8 طن/هكتار خلال 2006-2010 في المنطقة 56% من المتوسط العالمي.

ظللت النزاعات وإنعدام الأمان المدني تمثل العوامل الرئيسية لانعدام الأمان الغذائي في الإقليم

زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية

جدد ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الزراعية في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى مخاوف حول الأمان الغذائي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. وباعتباره مستورداً كبيراً للمواد الغذائية الأساسية، يستورد الإقليم ما يزيد على 56 من السعرات الحرارية الغذائية المستهلكة، ولد يزال يعتمد على السوق الدولية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية. وهذا هو السبب في أن بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا أكثر عرضة من غيرها للزيادة في أسعار المواد الغذائية وتقلب الأسعار من عام إلى آخر.

في الوقت الذي يضم إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا بلدان تعاني من أعلى نسب تczم نمو الأطفال بالعالم، إلا إن الإقليم يعتبر من المناطق التي تنتشر فيها السمنة، حيث يعاني ربع السكان من السمنة



2013، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين أكثر من 2.1 مليون شخص معظمهم يعيشون في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا.

### ■ الطريق إلى الأمام

على الرغم من أن بلدان الإقليم قد حققت تقدماً في التصدي لتحديات الغذاء والتغذية، إلا إن الإجراءات لا تزال غير متناسبة مع حجم المشكلة: فالخيارات والحلول لتحسين الأمن الغذائي والتغذية لم يمكن أن تكون مستدامة ما لم تعبّر حدود الدولة الواحدة وما لم تبني القدرة الطويلة الأمد لمكافحة الصدمات الداخلية والخارجية.

### تعزيز التعاون الإقليمي

- التعاون والعمل المشترك في مواجهة التحديات هو السبيل لدعم الجهود الوطنية.
- المزيد من التكامل في تجارة الأغذية يمكن أن يساعد على تسهيل التعاون بين البلدان.
- مخزون الأمن الغذائي الإقليمي الذي يتم إنشاؤه من خلال تجميع الموارد في احتياطي مشترك، يمكن أن يفيد اقتصادات الحجم، واستقرار الأسعار وحركة الإمدادات عبر الحدود.
- تعزيز نظم معلومات السوق حول المواد الغذائية الأساسية على الصعيد الإقليمي يمكن أن يساعد كل من المستهلكين والحكومات على اتخاذ خيارات مدروسة، وخصوصاً خلال فترات الأزمات.
- والمزيد من التعاون فيما بين البلدان يمكنه أيضاً أن يلعب دوراً استراتيجياً في حل الصراعات، حيث كانت الصراعات المسبب الأساسى لعدم الأمن الغذائي في المنطقة في عامي 2012-2013.

### بناء القدرة على المواجهة طويلة الأمد

إن فهم الأبعاد المتعددة للأوجه للقدرة على المواجهة لهو أمر حاسم في تحسين الأمن الغذائي وسوء التغذية على المدى الطويل في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

فالقدرة على المواجهة تعنى التنبؤ باحتمال حصول الصدمات وأمكنتها، وكذلك تعزيز الإجراءات الوقائية والتخفيف من الأضرار التي يمكن حدوثها.

ولدعم القدرة على المواجهة من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية، من الضروري:

- تعزيز وصول أصحاب الميزارات الصغيرة إلى التكنولوجيات، وتحسين فرص وЛОجهم إلى شبكات الأمان، وإمدادهم بفرص التعليم والخدمات المالية، حيث يمثل أصحاب الميزارات الصغيرة نسبة كبيرة من الفئات الأكثر هشاشة وهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الإقليم.
- الترويج لمزيد من الاستثمارات في الزراعة باعتبارها مساهماً استراتيجياً في اقتصاديات العديد من بلدان الإقليم.
- تشجيع إنشاء شراكات متعددة القطاعات، ومتعددة أصحاب المصلحة.
- تيسير إنشاء شبكات الأمان لضمان إمكانية حصول الجميع على الغذاء والتخفيف أثر تقلبات الأسعار.

### الحصول على الوجبات الغذائية المتنوعة والتخفيف في مجال التغذية

لا تكفي زيادة المنتاج من الغذاء وإمكانية الحصول عليه لمعالجة "العقبة المزدوج لسوء التغذية": فهناك حاجة إلى تبني سياسات لجعل الإمدادات الغذائية أكثر تنوعاً وكيفاً مع التحديات التغذوية، وكذلك إلى توعية المستهلكين بالخيارات المتاحة لهم للحصول على أنماط غذائية ومعايير حياة أكثر صحة.

### ■ نقص التغذية وسوء التغذية

غالباً ما يشير نقص التغذية إلى عجز طويل الأمد لدى الأفراد في الحصول على ما يكفي من الغذاء، وهو شكل متطرف من انعدام الأمن الغذائي، والذي يحدث عندما تكون الكمية المعتادة للطاقة الغذائية للفرد أقل من الحد الأدنى للتغذية المناسبة.

غير أن انتشار سوء التغذية الذي يفاس بنقص السعرات الحرارية، لا يعطى الصورة الكاملة لنقص التغذية. فهي النظم الغذائية التي تعتمد بشكل أساسى على الجبوب والمحاصيل الجذرية، من الممكن أن يستهلك الفرد سعرات حرارية كافية دون استهلاك المغذيات الدقيقة الكافية الفواكه والخضروات والبروتينات الدهنية المصدر.

ولهذا فإن سوء التغذية لا يشمل حالات الإمدادات غير الكافية من السعرات الحرارية فقط لكنه يشمل أيضاً نوعية ومدى تنوع النظم الغذائية، ويبلغ سوء التغذية المزمن في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، قياساً بالتقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، حوالي 24.5% أما نقص المغذيات الدقيقة فهو أمر شائع جداً في بلدان الإقليم، الغنية والأقل ثراءً على حد سواء.

ويعتبر الإفراط في تناول الطعام، الذي يؤدي إلى السمنة، أحد مؤشرات سوء التغذية. ويصنف إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا بين المناطق التي توجد بها أعلى معدلات انتشار للسمنة، حيث يعاني ما يقرب من ربع سكانه من السمنة المفرطة، ويمثل هذا المعدل ضعف المعدل العالمي، وما يقرب من ثلاثة أضعاف انتشاره في البلدان النامية كل. وفي داخل الإقليم، يوجد لدى دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل انتشار للسمنة، 34.4% في المتوسط، غير أن معدل انتشار زيادة الوزن والسمنة تشهد تزايداً سرياً في جميع البلدان تقريباً، حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث تتوارد معدلات مرتفعة من نقص التغذية والمغذيات الدقيقة في ذات الوقت. وهذا التواجد المتزامن لزيادة الوزن والسمنة المفرطة مع سوء التغذية بين مختلف السكان، أو ما يعرف "بالعقبة المزدوج لسوء التغذية" وجد طريقه إلى جميع بلدان الإقليم بسرعات متفاوتة، وقد ازدادت وتيرته في السنوات الأخيرة.

### ■ الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي والمدني

ظهرت النزاعات وانعدام الأمن المدني تمثل العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في الإقليم فزيادة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن والسودان والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة، ومعظم الدول المجاورة لسوريا، تعود أساساً إلى تلك الصراعات الجارية.

ووصلت نسبة الأمان الغذائي في اليمن إلى مستوى تندى بالخطر مع معاناة أكثر من 10 مليون شخص (44% من السكان) من انعدام الأمن الغذائي. وضمن هذه الفئة من السكان، هناك 5.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي شديد الحدة. وفي السودان، يعاني حوالي 3.7-3.5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويتواجدون بصفة أساسية في المناطق المتضررة من الصراع والأزمات الممتدة. وتشير التقديرات في سوريا إلى أن 6.3 مليون شخص معرضون للخطر وهم بحاجة ماسة للمساعدات الغذائية والزراعية المستدامـة.

وكذلك، فإن البلدان المتضررة من الأزمة السورية تتلقى تدفقات من اللاجئين في المناطق الحدودية. فبحلول نوفمبر/تشرين الثاني

